رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله المستشار عبدالرحمن النمش

الرئيس مرزوق الغانم خلال جولة مع رئيس وزراء كوريا الجنوبية في مجلس الأمة ويبدو محافظ العاصمة الشيخ طلال الخالد

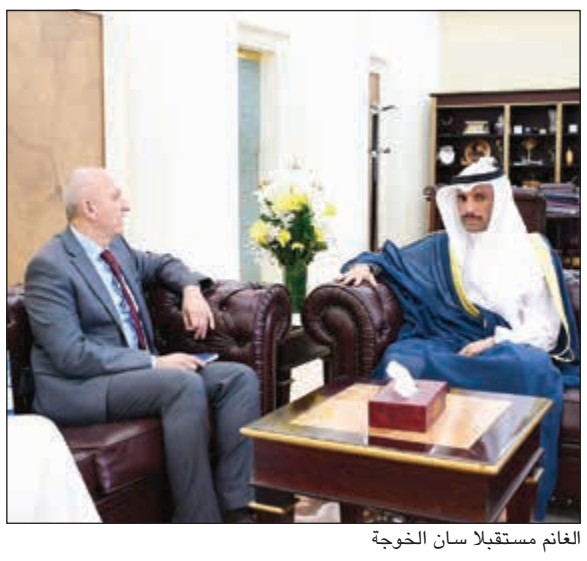
الغانم مستقبلا سان الخوجة

استقبل رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد والممثل المقيم للبنك الدولي في الكويت وعدداً من كبار الإعلاميين والصحافيين المصريين والأردنيين

الغانم بحث مع رئيس وزراء كوريا الجنوبية تعزيز التعاون والمشاريع المشتركة والتبادل التجاري والأوضاع الإقليمية والدولية

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس الممثل المقيم لمكتب البنك الدولي في الكويت غسان الخوجة.

كما استقبل الرئيس الغانم رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) المستشار عبدالرحمن النمش. كما استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الوكيل المساعد لقطاع الإعلام الخارجي بوزارة الإعلام فيصل المتلقم يرافقه وفد يضم كبار الإعلاميين والصحافيين من مصر والأردن.

وضم الوفد الإعلامي رئيس تحرير جريدة الأهرام المصرية علاء الدين ثابت، ورئيس تحرير بوابة أخبار اليوم المصرية محمد البهنساوي، ورئيس تحرير جريدة المصري اليوم جمعة عبدالحكيم، ورئيس تحرير جريدة الوطن ورئيس قناة DMC المصرية محمد مسلم، ورئيس تحرير بوابة الأهرام المصرية محمد دسوقي، ورئيس تحرير جريدة الجمهورية المصرية عبدالرزاق توفيق، ورئيس تحرير جريدة الأخبار المصرية خالد ميري، ومساعد المدير العام في وكالة الأنباء الأردنية فيروز المبيضين، ورئيس تحرير جريدة الانباط الأردنية حسين الجغبير.

وتم خلال اللقاء الذي حضره النائب خلف دميثير تناول العلاقات الثنائية بين الكويت من جهة ومصر والأردن من جهة أخرى إضافة إلى تناول آخر مستجدات الأوضاع في المنطقة. واستقبل الرئيس الغانم رئيس الوزراء في جمهورية كوريا الجنوبية لي ناكيون والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد. وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات القائمة بين الكويت وكوريا الجنوبية وسبل تعزيز افاق التعاون بينهما في المجالات كافة بشكل يخدم مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

كما تطرق اللقاء الى حجم التبادل التجاري بين البلدين والمشاريع التي يقوم الجانب الكوري بتنفيذها بالبلاد بالاضافة الى مناقشة آخر تطورات الأوضاع الإقليمية والدولية.

وحضر اللقاء رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية ـ الكورية النائب د.عادل الدمخي والنائب صفاء الهاشم ومحافظ العاصمة الشيخ طلال الخالد الصباح وسفير الكويت لدى كوريا الجنوبية بدر العوضي وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري وسفير كوريا الجنوبية لدى الكويت هونغ يونغ جي.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم متوسطا اعضاء الوفد الصحافي ويبدو الوكيل المساعد لقطاع الإعلام الخارجي بوزارة الإعلام فيصل المتلقم

الطبطبائي: أستغرب من طريقة إدارة مشروع إنتاج الطاقة من الرياح والشمس

استغرب النائب عمر الطبطبائي الطريقة التي يدار بها مشروع انتاج الطاقة من الرياح والطاقة الشمسية بتكلفة 520 مليون دينار.

وقال في تصريحات بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اسلوب مؤسسة البترول استغل الرغبة السامية لسمو الأمير في تنويع مصادر الطاقة لكن ما يقومون به لن يحقق الرغبة السامية.

وأشار إلى انه في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن عشر بالدوحة اهتم صاحب السمو بتنويع مصادر الطاقة بالكويت واعلن عن خطة طموحة لاستغلال الطاقة الشمسية والرياح لتوفير 15٪ من استهلاك الكويت من الطاقة.

ومنح سمو الأمير مكرمة أميرية بقيمة مليون دينار لمعهد الأبحاث لدراسة أفضل السبل لتنفيذ المشروع.

وقال إن المعهد بادر بإنشاء محطة نمطية فيها عدة مصادر للطاقة كمرحلة أولى بالشقايا واعتمدتها أمانة التخطيط وأدرجتها في خطة التنمية في عام 2012 بميزانية 177 مليون دينار وصرف للمعهد منها 166 مليون دينار وبين انه قبل أن تشتغل المحطة ويعرفون نوع التقنيات التي تصلح في جون الكويت طلب الرئيس التنفيذي السابق لمؤسسة البترول من مجلس الوزراء ان تأخذ المؤسسة قرضا كي تبني محطة اخرى بتكلفة 520 مليون دينار لسد 15٪ من

عمر الطبطبائي

لمشاهدة الفيديو

احتياجات القطاع النفطي من الطاقة عام 2020 واختار نوع الطاقة التي تنتجها المحطة من دون دراسات وقبل أن يعرض الموضوع على المجلس الأعلى للبترول ووافق مجلس الوزراء على المشروع بتاريخ 6/19/ 2017 والمهم هنا أن المشروع عندما عرض على مجلس إدارة مؤسسة البترول اعترض عليه لأنه لا توجد كوادر فنية تشرف على بناء المحطة بهذه التقنيات وطلبت المؤسسة اسنادها إلى القطاع الخاص ووافق على ذلك المجلس الأعلى للبترول برئاسة رئيس مجلس الوزراء.

والغريب هنا أن مجلس الوزراء رئيسه هو نفس رئيس المجلس الأعلى للبترول وهو الذي أعطى الموافقة الأولى ورفض في الثانية.

والغريب أيضا أن رئيس مؤسسة البترول ارسل لمجلس الوزراء وعرض تحفظات مجلس إدارة المؤسسة والمجلس الأعلى للبترول واكد مجلس الوزراء على موافقته السابقة وأعطاهم موافقة ثانية في 2017/10/9 وأضاف أن الموافقة خالفت اختصاصات مؤسسة البترول الواردة في مرسوم إنشائها كما خالفت القانون رقم 39 لسنة 2010 وسحبت إنشاء محطات الكهرباء من وزارة الكهرباء وأوجب تأسيس شركات مساهمة تتولى بناء محطات الطاقة يستفيد منها كل الكويتيين وأوضح انه عقب موافقات مجلس الوزراء قررت مؤسسة البترول استغلال الرغبة السامية وغيرت الهدف من المشروع وقررت عدة قرارات اولها بيع الطاقة التي تنتجها المحطة على وزارة الكهرباء وتحصل على ربح رغم انها تحصل على الكهرباء مدعومة والثاني تكليف شركة البترول الوطنية بالمشروع (لأنها لديها خبرة بالاقتراض) لكن ليس لها خبرة بالمشروع وثالثا زادت تكلفة المشروع بقيمة 41 مليون دينار وأخذوا الأرض المخصصة لمعهد الأبحاث ليبنوا المحطة عليها.

وأضاف «ثم قامت المؤسسة بطرح المناقصة في 2018/6/3 قبل موافقة المعهد على منحهم الأرض وقبل أن توافق الكهرباء على شراء الطاقة المنتجة منهم» ولفت إلى أن المناقصة المطروحة تم تعديلها 13 مرة وتنص على أن الشركة التي سترسّى عليها المناقصة إذا انتهت من المحطة قبل 100 يوم من المدة التعاقدية يمنحونها 5 ملايين دينار مكأفاة.

والآن المعهد رفض أن يمنحهم الأرض ووزارة الكهرباء رفضت شراء الطاقة منهم.

ثم لجأوا إلى مجلس الوزراء يطالبون المعهد بمنحهم الأرض والكهرباء بشراء الطاقة.

وأكد انهم هم دولة فوق الدولة وحذر من الاستمرار بهذه المناقصة لأن المشروع سيكلف الدولة 520 مليون دينار لكن تكلفة استقرار الشبكة ستتحملها دول الخليج وبدون دراسة وقال إن الأحد المقبل سيكون اجتماع في مؤسسة البترول لتحديد الموضوع «وتأكدوا انكم ستكونون تحت الرادار».

وأكد أنهم لم يحققوا رغبة صاحب السمو لا في تحقيق الاكتفاء الذاتي ولا تنويع مصادر الطاقة.

وتساءل «هل مشروع بهذا الحجم يدار بهذه الطريقة»؟

أول مرة في الكويت

شاهد بتقنية الواقع المعزز

حمل تطبيق Zappar

«حقوق الإنسان» اجتمعت مع الجراح

الدمخي: رأي الحكومة حول «الحقوق المدنية للبدون» في جلسة المناقشة

ناقشت لجنة حقوق الإنسان في اجتماعها امس الاقتراح بقانون حول الحقوق المدنية لغير محددي الجنسية بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح والفريق المرافق.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي إن الاجتماع ناقش ما ستتناوله الجلسة المقبلة لمجلس الأمة حول الموضوع وتم تبادل الرأي حتى لا يكون هناك خلاف مع الوزارة.

وأضاف الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن أي تعديل على الاقتراح بقانون يجب أن يتم في الجلسة لأن التقرير سلم للأمانة العامة ومعروض على الجلسة المقبلة للمجلس.

وأشار إلى أن الوزير هو رئيس مجلس إدارة جهاز المقيمين بصورة غير قانونية وانه كان هناك نوع من التفاهم

د.عادل الدمخي

لمشاهدة الفيديو

ورأي الوزارة حول الاقتراحات التي ناقشتها اللجنة مكتوب وكذلك رأي اللجنة بعد دراسة كل الاقتراحات بقوانين حول الموضوع.

وأوضح ان الحكومة لم تبد رأيا خلال النقاش، وقالت إن رأيها سيكون في الجلسة وشدد الدمخي على أن أي خلاف حول الاقتراح يجب أن يحسم خلال الجلسة وليس عن طريق التشويه الإعلامي والإرهاب الفكري واستغلال بعض الاقتراحات من أجل التشويه. «ونتكلم عن الحد الأدنى للحقوق المدنية الإنسانية في بلد الإنسانية وعن فئة تعيش بيننا ويجب ان تتمتع بهذه الحقوق بعيدا أي حديث عن قضية منح الجنسية».

وأضاف: «هذا القانون اعتبره فيه إنصاف وقانون إنساني يرفع من سمعة الكويت ولا يسيء لها، أما التشويه الذي يصير من جهاز المقيمين بصورة غير مشروعة ضد اللجنة والذهاب إلى الوزارات لتشويهنا والهجوم على المجلس واللجنة مرفوض».

وأشار إلى أن الجهاز تدخل في كل وزارات الدولة وهذا سيدعو إلى دعوة رئيس مجلس الوزراء حول هذا الموضوع، حيث لا يمكن ان يحدث هذا التداخل والضغوط على وزارات الدولة بصورة غير إنسانية.

وأشار إلى أن هناك حالة إخلاء طرف طالبة من جامعة الكويت صار عليها ضجة بسبب الهوية وقضية تزوير الجوازات وغير ذلك من الأمور محل تحقيق حاليا في لجنة حقوق الإنسان.

وقال ان مثل هذه الضغوط موجودة في الجيش وأيضا طالت الأمور المالية لهذه الفئة حيث لم يتمكنوا من سحب أموالهم وغير ذلك من الضغوط.

وقال ان الإنسان لا يمكن أن يتحمل هذه المآسي ليلة واحدة لذلك جاء هذا القانون للضمانات وسيعرض على مجلس الأمة ويتم التصويت عليه. وأوضح ان اللجنة استعرضت بعض الحالات الإنسانية والشكاوى مع وزير الداخلية ووعد مشكورا بحلها.

الدلال: الحكومة ليس لديها تصور للتوظيف

أكد النائب محمد الدلال أن اجتماع لجنة الموارد البشرية ناقش قضايا البطالة والتوظيف والإحلال خاصة مشكلة خريجي كليات الهندسة بكل تخصصاتها.

وقال في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة إن الاجتماع تم بحضور وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل ومسؤولي الخدمة المدنية والتطبيقي والتعليم العالي والجامعات.

وأكد الدلال أن المشكلة

محمد الدلال

الرئيسية الموجودة هي أنه لا يوجد تصور واضح ـ رغم المطالبات ـ وخطة عمل لتوظيف الكويتيين في الحكومة والقطاع الخاص ولا توجد خطة خمسية ولا عشرية للتعامل مع توظيف مخرجات التعليم.

وقال إن اللجنة سترفع التقرير الخاص بهذا الموضوع وتذكر فيه أنها طالبت الحكومة بذلك لكن ليس لديها تصور وهذا يخلق مشكلة والبطالة ستزيد بسبب عدم وجود رؤية.

وبين أن الأمر الثاني هو انه منذ عام ونصف العام تم تشكيل لجنة تنسيقية بين الجهات المعنية بالتوظيف لكنها لم تقدم تصورها حتى الآن والذي يبين التنسيق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.

وأشار الدلال إلى أنه من الإيجابيات التي لاحظتها اللجنة أن القطاع النفطي قدم خطة عمل خمسية تتعلق بالتوظيف وهي محل دراسة لدى اللجنة، كما أن ديوان الخدمة المدنية لديه تصور حول عملية الإحلال في الجهات الحكومية.

فند محاور الاستجواب وعليه معالجة الملاحظات

الهدية: أجدد الثقة بالجبري

أعلن النائب م.محمد الهدية عن تجديده الثقة في وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري بعد تفنيده للاستجواب الموجه له.

وقال الهدية ان الوزير الجبري أجاد تفنيد القضايا التي طرحها المستجوبون في محاور الاستجواب مما يجعله جديرا بتجديد الثقة فيه، مطالبا الوزير بالعمل على معالجة بعض الملاحظات في الجهات التابعة له سواء ما يتعلق بوزارة الإعلام أو هيئتي الرياضة والزراعة.

وتمنى الهدية من الوزير

م.محمد الهدية

الجبري مزيدا من العمل والجهد وتلافي جميع ما طرح في الاستجواب وفق الأطر الدستورية والقانونية.

انتقد النائب محمد الهدية موقف وزارة الكهرباء محملا وزير الكهرباء والماء ووزير النفط المسؤولية جراء الآلية العقيمة التي يتم عبرها تغذية المسكن الخاص للمواطنين والتي تتسبب بمعاناتهم وتحميلهم أعباء مالية نظير شراء كيبل لتغذية مساكنهم بالكهرباء.

وقال الهدية في تصريح صحافي: غير مقبول تعطيل إيصال التيار الكهربائي لسكن الخاص بحجة عدم توافر كيبل تغذية لدى الوزارة والطلب من المواطنين شراءه على نفقتهم بالإضافة الى تحصيل رسوم إيصال التيار مقدما دون إيصال خدمة الكهرباء للمسكن.

وأضاف: على وزير الكهرباء والماء ووزير النفط التحرك الجاد لإنصاف المواطنين دون مماطلة او تسويف وإلا سيكون عرضه للمساءلة السياسية جراء هذا التعطيل الذي يتضرر منه مئات المواطنين ويحملهم أعباء مالية والمفترض الوزارة هي من تتحملها.

ودعا الوزارة الى سرعة معالجة الآلية العقيمة بالطرق الفنية وإلزام المقاولين المتعاقد معها الوزارة بعدم التأخير في تمديد الكيبلات التي تغذي المنازل في السكن الخاص.

..فريق مؤهل لاختيار مدير جامعة الكويت الجديد

قدم النائب محمد الدلال اقتراحا برغبة جاء فيه: تبنت الحكومة الكويتية ضمن برنامج الحكومة قاعدة الحوكمة المؤسساتية ومن أهم مبادئ الحوكمة المؤسساتية توافر القيادة ذات الكفاءة والقدرة والتي يتم اختيارها وفق أسس علمية وعادلة، وتعد جامعة الكويت من أهم المؤسسات التعليمية في التعليم العالي التي يجب أن يوفر لها صور الدعم، ومن أبرز صور ذلك قيام وزارة التعليم العالي والوزير المختص بالاهتمام الكبير بقيادة ومنصب مدير جامعة الكويت لأهمية هذا المنصب في إدارة جامعة الكويت، ونظرا لاقتراب مرحلة اختيار مدير جديد لجامعة الكويت ومع تقديرنا للمدير الحالي لجامعة الكويت مما يتطلب معه تفعيل مبادئ الحوكمة من خلال إجراءات وآليات تكفل اختيار القيادة الجديدة لإدارة الجامعة ممن تتوافر فيها مقومات الكفاءة وحسن الأداء والقبول الأكاديمي والإداري.

لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي: قيام وزارة التعليم العالي باتخاذ قرار بتشكيل فريق مختص ومؤهل يتولى مهمة اختيار مدير جامعة الكويت الجديد وفق ضوابط ومبادئ الحوكمة ممن يتوافر فيه الكفاءة والمؤهل والقبول الأكاديمي والإداري، على أن يقوم هذا الفريق المختص والمؤهل بترشيح 3 مرشحين لمن سيتولى إدارة الجامعة تتوافر فيهم المؤهلات اللازمة ويختار وزير التعليم العالي أحد المرشحين الثلاثة لتولى منصب مدير جامعة الكويت.